

التقرير العاشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير العاشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهو يقدم تقييما شاملا لمدى تنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق للأمين العام في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/119).

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان ساريا بشكل عام. ويسرني الإبلاغ بأن جميع الأطراف تواصل الإعراب عن دعمها لعملية تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتزامها بها. غير أنه لا يزال هناك عدد من المسائل التي لم تحل والمفصلة في هذا التقرير، تجعل حالة وقف الأعمال العدائية هشّة وتعوق التوصل إلى اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. ويلزم تسوية هذه المسائل أيضا من أجل الشروع في البحث عن حل طويل الأمد بين البلدين. وكان تسليم البيانات المتعلقة بالقنابل العنقودية التي ألقتها القوات العسكرية الإسرائيلية في حرب ٢٠٠٦ إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) أحد التطورات البارزة التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - وفي ٧ حزيران/يونيه، أُجريت الانتخابات البرلمانية في لبنان. واعتبرتها بعثات المراقبة الدولية حرة ونزيهة إلى حد بعيد. وبالرغم من الحوادث المتفرقة التي سُجلت خلال الحملة الانتخابية ويوم الانتخابات، جرت العملية الانتخابية عموما في جو هادئ نسبيًا. ووفقا للنتائج الرسمية التي نشرتها وزارة الداخلية، فاز مرشحو تحالف ١٤ آذار بـ ٧١ مقعدا وفاز مرشحو تحالف ٨ آذار بـ ٥٧ مقعدا. وعند كتابة هذا التقرير، كانت عملية المشاورات لتشكيل الحكومة المقبلة في لبنان قد بدأت للتو.

٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُنجزت العملية المؤدية إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، وصل سفير لبنان لدى الجمهورية العربية السورية إلى دمشق لتولي منصبه. وقدم سفير الجمهورية العربية السورية لدى لبنان أوراق اعتماده إلى الرئيس اللبناني ميشال سليمان في ٢٩ أيار/مايو. وأصبح الآن لكل من البلدين سفارة لدى البلد الآخر.

٥ - وفي إسرائيل، تسلمت حكومة ائتلافية جديدة برئاسة زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو مهامها الرسمية في ٣١ آذار/مارس.

٦ - والتزام كل من الحكومة الإسرائيلية المشكّلة حديثا والحكومة اللبنانية العتيدة التي ستشكل بعد الانتخابات الأخيرة، سيكون حاسما بالنسبة لمواصلة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد. وأخذت علما بتأكيد الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة مجددا، في رسالته المتطابقتين المؤرختين ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ، بالتزام لبنان بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبتقييم حكومته للوضع الحالي لتنفيذه القرار (انظر A/63/882-S/2009/307) وفي رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه موجهة إلى الأمانة العامة، كررت أيضا الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تأكيد التزام حكومتها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقدمت المزيد من التعليقات بهذا الشأن.

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

٧ - حافظ الطرفان على التزامهما المعلن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وواصلوا العمل مع الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تنفيذه. وتم التقييد عموما بوقف الأعمال العدائية. وجرى التصدي للحوادث والانتهاكات المتفرقة واحتواؤها بسرعة عن طريق ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تقيمها القوة المؤقتة مع الطرفين. وواصل الطرفان، بالتعاون مع القوة المؤقتة، وضع علامات ظاهرة للعيان على خط الانسحاب (المسمى بالخط الأزرق) لمنع حدوث انتهاكات غير متعمدة. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية بشكل يومي تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحافظ الجيش اللبناني على وتيرة عملياته على الرغم من نقل بعض قواته من جنوب لبنان بسبب الاحتياجات العمالية في أنحاء أخرى من البلد. ولا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي يسيطر على جزء قرية العجر والمنطقة المتاخمة له الواقعتين شمال الخط الأزرق، انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واستمر بذل الجهود لتسهيل الانسحاب التام لهذه القوات من المنطقة.

٨ - وأثارت مناورات الجبهة الداخلية الواسعة النطاق في إسرائيل، التي أجريت في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه، بعض المخاوف في لبنان، ولا سيما بسبب توقيتها قبل أيام من الانتخابات اللبنانية. وكانت القوة المؤقتة على اتصال وثيق بالطرفين ونقلت الإيضاحات الضرورية التي حصلت عليها من جيش الدفاع الإسرائيلي عن الطابع الدفاعي للمناورات، وأنها مقررّة سلفاً ولا علاقة لها بالأحداث الجارية في لبنان. وساعدت ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تقيمها القوة المؤقتة مع الطرفين على تجنب أيّ سوء تفاهم كان يمكن أن يؤدي إلى زيادة لا مبرر لها في حدة التوتر.

٩ - وفي ٢٠ أيار/مايو، نقل الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي، معلومات عن سلسلة اعتقالات شملت أفراداً في لبنان متهمين بالانتماء إلى شبكات تجسس إسرائيلية زُعم أنها ناشطة في لبنان (انظر A/63/860-S/2009/264). وذكرت الرسالتان أيضاً حالات بعض الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى هذه الشبكات، الذين أفيد بفرارهم إلى إسرائيل بدعم من جيش الدفاع الإسرائيلي على ما يبدو. وفي رسالة ثانية مؤرخة ٢ حزيران/يونيه، قدّم الممثل الدائم للبنان آخر المعلومات المتعلقة بهذه المسألة (انظر A/63/870-S/2009/287).

١٠ - وذكرت الحكومة اللبنانية أنّ أكثر من ٣٥ شخصاً اعتُقلوا منذ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وحتى اليوم لأسباب متصلة بمشاركة مزعومة في شبكات التجسس الإسرائيلية الناشطة في لبنان. واستناداً إلى مصادر رسمية، وُجهت تهمة التجسس إلى ١٤ شخصاً على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الحكومة اللبنانية أنّ ثلاثة أشخاص متهمين بالتجسس لحساب إسرائيل عبروا السياج التقني من جنوب لبنان إلى إسرائيل في ثلاثة تواريخ مختلفة وبدعم من الجيش الإسرائيلي على حد ما زُعم، رافق اثنين منهم أفراد من أسرهما.

ألف - الحالة في منطقة العمليات التابعة للقوة المؤقتة

١١ - ظلت الحالة هادئة عموماً في منطقة عمليات القوة المؤقتة، ولم تُسجَل حروق خطيرة لوقف الأعمال العدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال السلطات اللبنانية تحقق في حوادث إطلاق الصواريخ التي وقعت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، و ٨ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ولم يُكشف عن أي مشبوهين حتى الآن ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هذه الحوادث.

١٢ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله لجزء قرية العجر الواقع شمال الخط الأزرق لمنطقة متاخمة له، انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلى الرغم من وجوب انسحاب إسرائيل من المنطقة، قدمت القوة المؤقتة العام الماضي مقترحاً لتسهيل الانسحاب الكامل

الجيش الدفاع الإسرائيلي. وكما ذكرت في تقريرى السابق (S/2008/715، الفقرة ٩)، أبدت الحكومة اللبنانية في آب/أغسطس ٢٠٠٨ استعدادها لقبول اقتراح القوة المؤقتة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة الإسرائيلية استعدادها للشروع في إجراء مناقشات بشأن مقترح القوة المؤقتة. ومنذ صدور تقريرى الأخير، عقدت القوة المؤقتة مع مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية اجتماعين، في ٥ آذار/مارس و ٢١ نيسان/أبريل، ناقشت خلالها المسائل الرئيسية المتصلة بمقترح القوة المؤقتة. كما دأب المنسق الخاص لشؤون لبنان على إثارة هذه المسألة مع مسؤولين في وزارة الخارجية أثناء زيارته لإسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكد المسؤولون الإسرائيليون مجددا التزامهم حل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، لكنهم قالوا إنه لا يسعهم تقديم رد نهائي على مقترح القوة المؤقتة لأن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تجري مراجعة شاملة للسياسات المعتمدة. ولم تُبلّغ الأمم المتحدة بعد بموقف الحكومة من هذه المسألة.

١٣ - وفي الرسالتين المتطابقتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ذكر الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة أن عددا من المواطنين اللبنانيين المشتبه في تعاونهم مع إسرائيل قاموا على ما يُعتقد، في الفترة ما بين ٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، بعبور السياج التقني إلى إسرائيل (اثنان منهم برفقة أفراد من أسرتهما) بدعم من جيش الدفاع الإسرائيلي. وكان الجيش اللبناني قد زود القوة المؤقتة بالمعلومات نفسها في ١٩ أيار/مايو. ولم تلاحظ القوة المؤقتة أيّ عمليات عبور غير مشروع للخط الأزرق في الفترة المذكورة، ولا تستطيع تأكيد هذه الادعاءات أو نفيها بشكل مستقل. وفي ٢٠ أيار/مايو، طلبت القوة المؤقتة من جيش الدفاع الإسرائيلي تزويدها بشكل عاجل بما قد يتوافر لديه من معلومات بشأن هذه المسألة. وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي في ٩ حزيران/يونيه بأنه استلم طلب القوة المؤقتة وبأنه سيزودها بتفاصيل ذات صلة بالموضوع إن توافرت.

١٤ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، أطلق جندي إسرائيلي في دورية عيارين نارين على الأقل باتجاه الأراضي اللبنانية في خراج قرية عديسة (القطاع الشرقي) مما عرض للخطر حياة المدنيين وأفراد الجيش اللبناني المتمركزين في موقع مجاور. وأصاب هذا العياران الناريان حائطا رُسمت عليه جدارية مضادة لإسرائيل، وأحد الأرصفة. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤوليته عن الحادث واتخذ إجراءات تأديبية بحق الجندي المعني، ولكنه ردّ أن إطلاق النار لم يكن مقصودا وأنه لم تكن هناك نية عدائية.

١٥ - وفي ٦ آذار/مارس، اعتقل الجيش اللبناني في جوار قرية رميش (القطاع الغربي) شخصين يُشتبه في ضلوعهما في أنشطة تهريب مخدرات عبر الخط الأزرق، واعتقلت السلطات الإسرائيلية مشبوها على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة حوادث وانتهاكات بسيطة للخط الأزرق، ولا سيما في جوار قرية بليدا (القطاع الشرقي) حيث يمر الخط الأزرق في أراض زراعية يستغلها مزارعون محليون. وواصل المزارعون استغلال الأراضي منتهكين الخط الأزرق عدة مرات. والمناقشات مستمرة في إطار الفريق الثلاثي لإيجاد حل للمسألة. وسُجل أيضا عدد من الانتهاكات البرية الطفيفة من قبل رعاة عبروا الخط الأزرق بماشيتهم. ويواصل الجيش اللبناني والقوات التابعة للقوة المؤقتة، المتمركزة على مقربة من الخط الأزرق، توجيه تنبيهات إلى السكان المحليين المقيمين في جوار الخط سعياً لتجنب الانتهاكات غير المتعمدة. وفي حين أن هذه الأنواع من الحوادث لم تتفاقم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن استمرارها يؤكد على أهمية الإسراع في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق.

١٧ - وحدث تقدم مطرد على صعيد المشروع الرائد المتمثل في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق، وهو مقسم حالياً إلى ثلاثة قطاعات يبلغ طولها ٢٠,٥ كيلومترا. وحتى تاريخه، جرى الاتفاق مع الطرفين على إحداثيات ٤٠ نقطة: وضعت حتى الآن ١٧ علامة، و ٨ علامات قيد التشييد كما سيقوم الطرفان بقياس إحداثيات ١٥ نقطة. ووافق الطرفان أيضا على أن تضع اليونيفيل بمفردها علامة إضافية واحدة. وأكد الطرفان مجددا التزامهما بعملية وضع العلامات على الأرض ومصالحتهما في الإسراع فيها. وتحقيقا لهذه الغاية، زادت القوة المؤقتة من عدد سراياها الهندسية المقاتلة العاملة في المشروع للتسريع في عجلة نزع الألغام لتأمين معبر في المناطق التي تنتشر فيها.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنف الجيش اللبناني العمل لتنفيذ خطة من مرحلتين لشق طريق مواز للخط الأزرق، ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز المرحلة الأولى من المشروع زهاء عامين. وتقدم الوحدات الهندسية التابعة للقوة المؤقتة الدعم الأولي لشق هذا الطريق. والغرض الرئيسي من هذا الطريق هو تمكين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة من القيام بدوريات في المنطقة المتاخمة للخط الأزرق ومراقبتها بشكل أفضل والتصدي على نحو أسرع للحوادث التي تقع طول الخط الأزرق.

١٩ - واصلت الطائرات الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية بلا طيار اختراق المجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا انتهاكا للسيادة اللبنانية ولقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت القوة المؤقتة على جميع عمليات تحليق هذه لدى جيش الدفاع الإسرائيلي.

واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا عليها، في حين أصرت الحكومة الإسرائيلية على أنها بمثابة تدابير أمنية ضرورية بحجة أن الحظر المفروض على الأسلحة لا ينفذ.

٢٠ - وتتولى كل من القوة المؤقتة والجيش اللبناني صيانة المنشآت الخاصة بها وتضطلعان بأنشطة يومية بوتيرة عملياتية سريعة. ويواصلان بذل الجهود من أجل تعزيز فعالية أنشطتهما. وأبقيا على ست نقاط تفتيش مشتركة على طول نهر الليطاني. وشكلت نقاط التفتيش هذه دليلا واضحا على التنسيق القائم بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة عند نقاط العبور الشمالية الهامة إلى منطقة عمليات القوة المؤقتة. وزاد الجيش اللبناني من معدل عمليات التدقيق في المركبات وتفتيشها أثناء فترات اشتداد التوتر أو الإنذارات. وتقيم القوة المؤقتة والجيش يوميا أيضا نقطتي تفتيش ثابتين وخمس نقاط تفتيش في مواقع مختارة عشوائيا في منطقة العمليات، بالإضافة إلى ثلاث دوريات راجلة منسقة على طول الخط الأزرق. وأجريا ما متوسطه ١٥ عملية مضادة لإطلاق الصواريخ كل ٢٤ ساعة، نهارا وليلا على حد سواء، يقوم الجنود أثناءها بدوريات مؤللة أو راجلة في منطقة مختارة ويقيمون مراكز مراقبة ونقاط تفتيش مؤقتة لإيقاف المركبات والأشخاص المتنقلين في المنطقة وتفتيشهم. وسعيا منها لمنع إطلاق الصواريخ أو أنشطة التهريب عبر الخط الأزرق، تقوم القوة المؤقتة بدوريات خاصة وأنشطة مراقبة تركز على المناطق الحساسة، تشمل دوريات تستغرق فترات طويلة تقوم بها قوة التدخل السريع وإقامة مراكز مراقبة ليلية ردا على تقييمات مستوى التهديد.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذ عدد من عمليات التدريب المشتركة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني، بما فيها على المدفعية؛ وبدأ التخطيط لتنفيذ عملية تدريب مشتركة على كيفية مواجهة الطوارئ الناجمة عن الزلازل. وعلى إثر قرار قيادة الجيش اللبناني بإنشاء وحدة تابعة له للتعاون بين المدنيين والعسكريين وتعزيز علاقات العسكريين مع المجتمع المحلي، قدمت القوة المؤقتة تدريبا في مجال التعاون بين المدنيين والعسكريين لأفراد معينين من الجيش اللبناني. وتواصلت عمليات التدريب المشتركة بين فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة والبحرية اللبنانية. وفي أثناء فترات التدريب العملي في البحر، ثبتت فعالية شبكة الرادارات الساحلية، فضلا عن قدرة سلسلة قيادة البحرية اللبنانية على مواجهة الأحداث المفاجئة. وللمرة الأولى، شارك موظفو مديرية الجمارك اللبنانية في الأنشطة التدريبية. وعلى الرغم من مواصلة القوة المؤقتة لأنشطتها التدريبية لبناء القدرات داخل القوات المسلحة اللبنانية، برا وبحرا، لا يزال للدعم المادي والتقني أمرا لا بد منه إذا أريد للقوات المسلحة اللبنانية أن تتولى تدريجيا مسؤولية منطقة عمليات القوة المؤقتة ونقاط الدخول البحرية إلى لبنان.

٢٢ - وما زالت لدى القوة المؤقتة حرية التنقل بشكل كامل، بصفة عامة، في جميع أنحاء منطقة عملها، وتقوم بما يزيد على ١٠.٠٠٠ دورية شهريا. وأوقف مدنيون محليون مرات قليلة ولفترة وجيزة دوريات القوة المؤقتة. وكانت الحوادث في كل حالة من هذه الحالات طفيفة وجرت تسويتها ميدانيا بمساعدة الجيش اللبناني الذي ساعد على توضيح أي سوء تفاهم مع السلطات المحلية. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، وعندما كانت دورية للقوة المؤقتة تجوب المنطقة لتوفير الأمن فيها وتلتقط صورا وتحدد على الخرائط مواقع الذخائر غير المنفجرة بالقرب من إحدى القرى إلى الشمال من مركبا (القطاع الشرقي)، طوّقتها مجموعة من المدنيين ومنعتها مركبات مدنية من متابعة طريقها لفترة وجيزة. وفي حادث آخر وقع في ٨ آذار/مارس، حال مدنيون محليون في خراج بنت جبيل (القطاع الغربي) دون مواصلة إحدى دوريات القوة المؤقتة لملاحقتها مدنيين كانوا يحملان بندق صيد. ونتيجة لذلك، لم تتمكن من إيقاف هذين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، عمد مدنيون في مناطق مختلفة إلى مراقبة أنشطة القوة المؤقتة أحيانا.

٢٣ - وحدثت زيادة نسبية في الحوادث التي تعرضت فيها دوريات القوة المؤقتة إلى القذف بالحجارة من جانب المدنيين، ومعظمهم من الأطفال والشباب، في بعض المناطق القريبة من الخط الأزرق، وفي أثناء تشييع جنازة أحد جنود الجيش اللبناني الذي توفي جراء حادث مرور مع مركبة تابعة للقوة المؤقتة.

٢٤ - وباستثناء الحوادث السالفة الذكر، ما زال موقف السكان المحليين تجاه القوة المؤقتة إيجابيا بصورة عامة. وتضطلع وحدة تعزيز العلاقات التابعة للقوة المؤقتة بدور هام في الحوار مع السكان المحليين، وضمان فهمهم لولاية القوة المؤقتة وأنشطتها العملية اليومية. وتحظى هذه الأنشطة بدعم عدد من القنوات الإعلامية الاجتماعية الجديدة. وما زالت عمليات تقديم الدعم في مجالات الشؤون الإنسانية والبنية التحتية وبناء القدرات، ولا سيما من خلال أنشطة البلدان المساهمة بقوات وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر الممولة من ميزانية القوة المؤقتة، تساعد على بناء ثقة السكان المحليين في البعثة وفي ولايتها. وفي هذا الصدد، اضطلعت وحدتا الشؤون المدنية والتعاون بين المدنيين والعسكريين بسلسلة من المبادرات المتعلقة بالبيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتعملان بالتعاون مع منظمات دولية ومنظمات محلية حكومية وغير حكومية.

٢٥ - ومضت القوة المؤقتة في مساعدة الجيش اللبناني في إقامة منطقة تقمع بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة، باستثناء ما يعود منها إلى الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة، وذلك وفقا لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وواصل الجيش

اللبناني والقوة المؤقتة تنفيذ تدابير مكثفة ومنسقة، على النحو الوارد أعلاه، رمت تحديدا إلى منع إمكانية تهريب الأسلحة عبر نهر الليطاني، والكشف عن جميع الأسلحة والمواد ذات الصلة التي قد تكون ما زالت موجودة في المنطقة وإخراجها منها وضمان عدم وجود أي عناصر مسلحة فيها.

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثمرت هذه الجهود عن اكتشاف ١٧ ملجأ محصنا إضافيا مهجورا وهياكل أساسية عسكرية أخرى يعود تاريخها لحرب عام ٢٠٠٦ أو ما قبل ذلك، وكان حول أحد هذه الملاجئ قنابل عنقودية وغيرها من الأفخاخ المتفجرة. ولم يكن هناك ما يدل على أن أيًا من هذه المواقع قد استخدم مؤخرا. وقامت القوة المؤقتة بعمليات تفتيش دورية لمواقع تابعة لعناصر مسلحة في منطقة العمليات، شملت ملاجئ محصنة وكهوفًا، ولكنها لم تعثر على ما يشير إلى أنها تستعمل من جديد أو على أي دليل يثبت وجود هياكل أساسية عسكرية جديدة في منطقة عملياتها. وتم العثور أيضا على بعض الذخائر التي سُلمت إلى الجيش اللبناني. وعلاوة على ذلك، وفي ٤ نيسان/أبريل، اكتشفت القوة المؤقتة جهاز تفجير موصولًا بفتيل بطيء الاشتعال في ميدان سباق الخيل الروماني في صور. وفي ١٦ نيسان/أبريل، وبالقرب من صور أبلغ أحد المدنيين اللبنانيين الجيش اللبناني عن وجود جسم مريب على دراجته النارية، واتضح بعد التحقيق أنه فخ متفجر يحتوي على قنبلة هاون عيار ٦٠ ملم موصولة بجهازي تفجير يحتويان على زهاء ٢٥٠ غرام من المتفجرات وبعض عيدان الكبريت. وفي كلتا الحالتين، لم يكن الجهازان معدانًا للتفجير. وفي ٢٨ أيار/مايو، وبناء على معلومات تلقتها من أحد المدنيين اللبنانيين، عثرت القوة المؤقتة على حقيبة تحتوي على زهاء ١٠ كيلوغرامات من المتفجرات، وصمام صاروخ وبعض الأسلاك إلى جانب أحد الطرق إلى الشرق من قرية معركة (القطاع الغربي)، لكنها لم تكن مجمعة في شكل جهاز. وبدأ الجيش اللبناني يحقق في جميع هذه الحالات.

٢٧ - ولم تشاهد القوة المؤقتة أي أفراد مسلحين غير مأذون لهم في منطقة العمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير باستثناء مدنيين مسلحين ببنادق صيد، على الرغم من الحظر الذي فرضته الحكومة على الصيد وحمل السلاح داخل هذه المنطقة. واتخذ الجيش اللبناني التدابير اللازمة للقبض على الصيادين المشتبه بهم، على الرغم من تمكن بعضهم من الفرار، وذكر السكان المحليين بالحظر العام المفروض على الصيد، وحمل الأسلحة داخل المنطقة، وأصدر بيانات رسمية عن هذه المسألة لوسائل الإعلام.

٢٨ - وأصرّت الحكومة الإسرائيلية على أن حزب الله يواصل بناء قدراته وتعزيز وجوده العسكري، ولا سيما شمال نهر الليطاني، بل أيضا داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة، وعلى الأخص في المنازل الواقعة في المناطق الحضرية. وكما ورد في التقارير السابقة، تقوم القوة المؤقتة، بالتعاون مع الجيش اللبناني بالتحقيق الفوري في أي ادعاء بوجود غير مشروع لأفراد مسلحين أو أسلحة داخل منطقة عملياتها في حالة ورود معلومات محددة بهذا الشأن. والقوة المؤقتة، سعيا منها لضمان عدم وجود معدات أو أسلحة أو أفراد مسلحين غير مأذون لهم داخل منطقة عملياتها، لا تزال مصممة على اللجوء إلى كل الوسائل اللازمة المشمولة بولايتها وإلى أقصى مدى في إطار قواعد الاشتباك الخاصة بها. غير أن الولاية المسندة إليها لا تخولها تفتيش المنازل والممتلكات الخاصة ما لم يتوافر لديها دليل موثوق على انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة على وجود خطر داهم بتنفيذ نشاط معاد انطلاقا من ذلك الموقع بالتحديد. وحتى تاريخه، لم يُقدم إلى القوة المؤقتة دليل على وجود هياكل عسكرية أساسية جديدة أو على تهريب أسلحة إلى داخل منطقة عملياتها، ولم تعثر على أي دليل من هذا النوع.

٢٩ - ودأبت القوة المؤقتة بالتعاون مع الجيش اللبناني، على تعزيز رصد نقاط الدخول عبر نهر الليطاني وضبطها. كما تسير دوريات في سائر أنحاء منطقة عملياتها، بما فيها المناطق الحضرية، وتضطلع بأنشطة المراقبة والرصد، لا سيما عند نقاط الدخول وفي المنطق المشبوهة. وإضافة إلى ذلك، أكدت قيادة الجيش اللبناني أنها ستحقق في أي ادعاءات بوجود أفراد مسلحين أو أسلحة بدون إذن في المنطقة، وأنها ستتخذ إجراءات فورية عند تلقيها أدلة على ذلك، وستنهي أي نشاط غير مشروع يخالف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة، وتحديدًا فيما يخص الوجود غير المشروع للأفراد المسلحين والأسلحة.

٣٠ - وواصلت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة تنفيذ ولايتها المزدوجة المتمثلة في اعتراض السفن على طول الساحل اللبناني، ولا سيما بالقرب من حدود البلد البحرية، لمنع دخول الأسلحة غير المأذون بها وما يتصل بها من عتاد، وفي تدريب البحرية اللبنانية. وقامت هذه الفرقة، منذ بدئها مهمتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، باعتراض واستجواب أكثر من ٢٥ ٠٠٠ سفينة في منطقة عملياتها. ومنذ صدور تقريره الأخير، أجرت ٧٢ عملية تفتيش أخرى للسفن التي اشتبه فيها، مما رفع العدد الإجمالي لهذه العمليات إلى ٣١٢ عملية منذ إنشاء الفرقة. ومن بين عمليات التفتيش الـ ٧٢ التي أجريت منذ صدور التقرير السابق، طلبت فرقة العمليات البحرية إجراء ٤٢ عملية. وقامت البحرية اللبنانية والجمارك اللبنانية بتفتيش السفن للتحقق من عدم وجود أسلحة أو مواد ذات صلة غير مأذون بها على متنها وسمحت لها جميعها بالعبور. وخلال تفتيش إحدى السفن في

٨ أيار/مايو، كشفت السلطات اللبنانية عن وجود مواطن لبناني استقل السفينة بصورة غير مشروعة في مرفأً أجنبي، فاعتُقل وسُلم إلى الأمن العام لمواصلة التحقيق معه. ومنذ صدور تقريره السابق، بدأت البحرية اللبنانية تتولى داخل المياه الإقليمية وعلى نحو منظم مسؤولية اعتراض السفن التي تقترب من المرفأً اللبنانية، بينما تضطلع فرقة العمليات البحرية بدور الرصد.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت أحداث بمحاذاة خط الطفافات على نحو يكاد يكون يومياً. وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب هذا الخط عبوات متفجرة في المنطقة بوتيرة متزايدة، وأطلقت مرات عديدة أعيرة نارية تحذيرية بمحاذاة الخط. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن ما تقوم به هو بمثابة تدابير أمنية ضد قوارب الصيد اللبناني التي تقترب من خط الطفافات أو تعبره. ومع أنه لم تُسند إلى اليونيفيل مهمة رصد هذا الخط الذي أقامته إسرائيل من جانب واحد، والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية، أثبتت المسألة في إطار الفريق الثلاثي، وأعرب قائد القوة عن قلقه من تلك الأحداث التي تساهم في زيادة حدة التوتر بين الطرفين. واقترح جيش الدفاع الإسرائيلي أن يناقش الفريق الثلاثي أيضاً المسائل البحرية، وبالتحديد الأنشطة والتدابير الأمنية على كل من جانبي خط الطفافات. وطلبت الحكومة اللبنانية أيضاً إلى القوة المؤقتة وضع خط من الطفافات يتماشى مع المعايير الدولية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٢ - ما زالت الاجتماعات الثلاثية الشهرية التي يرأسها قائد القوة، مع ممثلين عن الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، تشكل الآلية المركزية للاتصال والتنسيق، وإحدى الوسائل التي تحدد في إطارها تدابير معالجة المسائل الأمنية والعسكرية مع الطرفين. ونوقشت انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأيد الطرفان ما توصلت إليه تحقيقات القوة المؤقتة في الهجمات الصاروخية التي حدثت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩، والتوصيات باتخاذ تدابير محددة للحيلولة دون تكرارها. وحضر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الاجتماع الثلاثي الذي عُقد في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، وشدد على أهمية الفريق بالنسبة لتقليل مخاطر تصاعد الأحداث لتتحول إلى أعمال عنادية أو تسبب حالات سوء التفاهم بحدوث مواجهة. وخلال الاجتماع، أكد الطرفان من جديد التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وشددوا على أهمية الاجتماعات الثلاثية في توطيد الاستقرار وتجنب الأعمال الأحادية الجانب التي قد تزيد التوتر.

٣٣ - وتواصل التشاور المنتظم بين القوة المؤقتة والقيادة العليا للجيش اللبناني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما كفل اتباع نهج استراتيجي منسق بدقة لتنفيذ الجهتين أنشطتهما. وظل الاتصال اليومي بينهما وثيقا على مختلف المستويات، مما يسر التنسيق الفعال على الصعيدين العملي والتكتيكي. وما زال للجيش اللبناني ضباط اتصال في مقر اليونيفيل في الناقورة وفي مقر كل من القطاعات، وللقوة المؤقتة ضباط اتصال في مقر الجيش اللبناني في صور، في جنوب لبنان.

٣٤ - وفي نيسان/أبريل، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه سيجري التعديلات اللازمة على نشر قواته في جميع أنحاء البلد، ومن بينها منطقة عمليات القوة المؤقتة، قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة، بهدف نشر أقصى عدد ممكن من جنوده وتعزيز قدرتهم على الحركة. وكخطوة أولى، قلص الجيش اللبناني في أواخر نيسان/أبريل وجوده في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني إلى ثلاثة ألوية، أحدهم مجهز بمعدات ثقيلة والآحران بمعدات خفيفة، وكتيبة مؤلفة. وفي أواسط أيار/مايو، عُزز أحد اللوائين المجهزين بمعدات خفيفة بكتيبة مدفعية وكتيبة دبابات، مما زاد قوامه من ١١٠٠ إلى ١٧٠٠ فرد. ويعتزم الجيش اللبناني أيضا تعزيز اللواء الخفيف الثاني على المنوال نفسه في وقت لاحق من هذا العام، مما سيعيد قوام جنوده المنشورين في منطقة عمليات القوة المؤقتة إلى ما يقارب ٥٥٠٠ فرد موزعين على ثلاثة ألوية مجهزة بألوية ثقيلة. وفي الوقت نفسه، يعزز الجيش اللبناني حاليا وجوده في المناطق الواقعة شمال نهر الليطاني، مما سيشدد سيطرته على نقاط الدخول إلى منطقة عمليات اليونيفيل. ومن المتوقع لعمليات إعادة نشر ألوية الجيش الثلاثة الباقية وتعزيزها في منطقة عمليات القوة المؤقتة أن تمنحه مزيدا من الإمكانيات والمرونة للقيام بعمليات بالاشتراك مع القوة المؤقتة.

٣٥ - وظلت عملية التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي والاتصال به تجري بصورة فعالة. وحافظ قائد القوة المؤقتة على علاقات وثيقة ومثمرة مع نظرائه في الجيش المذكور ومع غيرهم من كبار المسؤولين الرسميين الإسرائيليين. وما زال للقوة المؤقتة فريق اتصال من ضابطين في مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي في زيفات. ولم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم بشأن إقامة مكتب القوة المؤقتة في تل أبيب، وما برح جيش الدفاع الإسرائيلي متمسكا بموقفه بأنه لا توجد حاجة إلى ذلك المكتب.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٦ - كما أشرت من قبل، ما زالت لدى حزب الله قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن القدرة العسكرية للدولة اللبنانية، بما يتنافى والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زالت هذه القدرة العسكرية تشكل تحديا خطرا لقدرة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها التامة على أراضيها.

٣٧ - وتعهد قادة حزب الله في مقابلات أجريت معهم وبيانات أدلوا بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأنهم سيحتفظون بسلاحهم طالما ظل لبنان محتلا وطالما ظلت الدولة والجيش غير قادرين على حماية البلد، وأن لديهم الآن ترسانة أسلحة لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٨٢.

٣٨ - وأذكر أيضا أن نائب الأمين العام لحزب الله ذكر في إحدى المقابلات أن حزب الله قد قدم جميع أنواع الدعم للفصائل الفلسطينية في غزة، بما في ذلك المساعدات العسكرية على مدى فترة طويلة.

٣٩ - وما زال وجود قواعد عسكرية تابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة خارج المخيمات الفلسطينية الرسمية يشكل أيضا انتهاكا لسيادة لبنان. ووجود بعض هذه القواعد العسكرية على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية يمثل مشكلة إضافية إلى المشاكل التي تحول دون السيطرة على الحدود بين البلدين. وقد طلبت إلى الحكومة اللبنانية تفكيك تلك القواعد، كما طلبت إلى حكومة الجمهورية العربية السورية أن تتعاون مع هذه الجهود ونقل الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اللتين وجهتهما إلى رئيس مجلس الأمن وإلى، موقف بلده من هذه المسائل، مشيرا إلى أن الجمهورية العربية السورية لن تتدخل في هذه المواضيع إلا إذا طلبت إليها السلطات اللبنانية المختصة ذلك. وعلى حد علمي، أثارَت السلطات اللبنانية هذه المسألة في شهر أيار/مايو مع رئيس أركان الجيش السوري آنذاك.

٤٠ - وفي ٢٣ آذار/مارس، أسفر انفجار قنبلة على جانب الطريق خارج مخيم الميّه وميّه في صيدا عن مقتل نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، السيد كمال مدحت، وثلاثة أشخاص آخرين. وقد أدنت هذا الهجوم الإرهابي. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث، وما زال التحقيق الذي تقوم به السلطات اللبنانية والمسؤولون في المخيمات الفلسطينية جاريا. وفي ١٦ حزيران/يونيه، اغتيل في مخيم عين الحلوة بصيدا عضو من الرتب الدنيا في فتح. وبالرغم من هذين الاعتداءين، أسفر التعاون الوثيق بين المسؤولين في المخيمات الفلسطينية والسلطات اللبنانية عن تحسين أمن المخيمات خلال الفترة المشمولة

بالتقرير، وقد ظهر ذلك من بقاء الحالة هادئة خلال الانتخابات. ورغم هذه التدابير، ما زال التوتر داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قابلاً للتصاعد.

٤١ - وما زلت أعتقد أن نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان يجب أن يجري عن طريق عملية سياسية يشرف عليها لبنان. وفي هذا الصدد، عقد المشاركون في الحوار الوطني الذي يعالج مسألة وضع استراتيجية دفاعية، ويجمع قادة البلد السياسيين برئاسة الرئيس سليمان، ثلاثة اجتماعات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في ٢ آذار/مارس و ٢٨ نيسان/أبريل و ١ حزيران/يونيه. وبذلك يصل مجموع اجتماعاته إلى سبعة منذ أعيد انعقاده بناء على اتفاق الدوحة الذي أبرم في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٤٢ - وفي الأشهر الأخيرة، تعهد المشاركون في الحوار الوطني بتنفيذ القرارات التي اتخذت في جلسات الحوار الوطني التي عقدت في عام ٢٠٠٦، ومن بينها تفكيك القواعد الفلسطينية الموجودة خارج المخيمات، وأدلوها بعدد من التصريحات دعماً لعملية سلمية تؤدي إلى الانتخابات في ٧ حزيران/يونيه. وفي الختام، اتفق المشاركون في الحوار الوطني على إنشاء آليات تساعد على إجراء مناقشة مستقبلاً لمسألة وضع استراتيجية للدفاع الوطني، على أساس المقترحات التي قدمها أعضاء في الحوار الوطني من قبل وتلك المتوقع تقديمها في المستقبل.

دال - حظر توريد الأسلحة

٤٣ - يقتضي أحد الأحكام الرئيسية في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من الحكومة اللبنانية فرض الأمن على حدود لبنان وغيرها من نقاط العبور لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إليه دون موافقتها. وقرر مجلس الأمن كذلك في القرار أن على جميع الدول منع مواطنيها من بيع أو تزويد الكيانات أو الأفراد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد، أو القيام بذلك انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها.

٤٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة المشتركة لمراقبة الحدود، المزودة بعناصر من أربع وكالات لبنانية (الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والجمارك، ودائرة الأمن العام)، عملها على طول الحدود الشمالية الممتدة على مسافة ٩٠ كيلومتراً. وأفادت السلطات اللبنانية بارتفاع عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم القوة المشتركة لمراقبة الحدود والسلع التجارية المهربة التي صادرتها خلال الربع الأخير. وفي ٢٦ أيار/مايو، افتتح رسمياً المعبر الحدودي بين لبنان والجمهورية العربية السورية في البقعة.

٤٥ - وعقب قرار اتخذه مجلس الوزراء اللبناني في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشروع خطة عملياتية لنشر قوة ثانية مشتركة لمراقبة الحدود على طول الجزء الواقع في أقصى الشمال من الحدود الشرقية مع الجمهورية العربية السورية والممتد على مسافة ٧٠ كيلومترا، بدءا بمرحلة أولى في الجزء الشمالي من الحدود. وقد عيّن بالفعل قائد القوة الجديدة، وهو لواء في الجيش اللبناني. وفور تنفيذ هذه الخطة، ستنشر القوات المشتركة لمراقبة الحدود على طول يتجاوز نسبة ٥٠ في المائة من الحدود اللبنانية السورية.

٤٦ - وبدأت المرحلة التحضيرية لنشر هذه القوة، ومن المتوقع أن تدوم حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ومن المقرر الانتهاء من نشر القوة بأكملها في منطقة المسؤولية الجديدة بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتمشيا مع إحدى التوصيات الرئيسية للفريق المستقل الثاني لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية، قام منسقي الخاص بتنسيق بين الجهات المانحة من أجل التخطيط للتوسع بنشر هذه القوة باتجاه الشرق. ويومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه، عقد الجيش اللبناني، بمساعدة من منسقي الخاص، حلقة عمل ضمت مسؤولين في أجهزة لبنان الأمنية وفي الوزارات الرئيسية والجهات المانحة المعنية بغرض استعراض مشروع خطة العمل المتعلقة بنشر القوة المشتركة لمراقبة الحدود باتجاه الشرق.

٤٧ - وأبلغت السلطات السورية منسقي الخاص بأن نشر القوات السورية على طول الحدود متواصل، مع الإشارة إلى أن النشر يجري بالتنسيق مع السلطات اللبنانية. وأبلغتني الحكومة اللبنانية أيضا بأن التعاون والتنسيق مع الجمهورية العربية السورية بشأن مسائل إدارة الحدود المشتركة يتواصلان بصورة منتظمة ومرضية.

٤٨ - غير أن الإدارة الفعالة للحدود اللبنانية لا تزال تتأثر بعدم تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية وبالوجود المستمر للقواعد العسكرية الفلسطينية التي تنتشر على جانبي الحدود بين البلدين.

٤٩ - ومنذ صدور تقرير الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم تبلغ الحكومة اللبنانية ولا أجهزتها الأمم المتحدة بوقوع أي حالات من تهريب الأسلحة إلى داخل لبنان. وتواصل الحكومة الإسرائيلية من جهتها ادعاء وقوع انتهاكات كبيرة لخطر توريد الأسلحة عبر الحدود اللبنانية السورية. وأثناء الزيارة التي قام بها منسقي الخاص إلى إسرائيل، أبلغته الحكومة الإسرائيلية بأن ثمة ادعاءات مفادها أن حزب الله لا يزال يعيد بناء قواته، وأنه يملك عددا هاما من الصواريخ القادرة على ضرب إسرائيل. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات على محمل الجد، ليس بمقدورها التثبت من هذه المعلومات بشكل مستقل.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - أصبح الجيش اللبناني اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ المسؤول الرئيسي عن تنسيق عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية وذلك عن طريق المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام. ويتولى هذا المركز حالياً إدارة عمليات إزالة الألغام في جنوب لبنان انطلاقاً من المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام التابع له في النبطية. وينحصر عمل مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام حالياً في دعم عناصر القوة المؤقتة المعنيين بإزالة الألغام وإبطال المعدات المتفجرة، وفي القيام بوظيفة الاتصال بين المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام واليونيفيل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، انتقل مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام من قاعدته في صور إلى الناقورة لدعم القوة المؤقتة على نحو أفضل.

٥١ - وفي ١٢ أيار/مايو، تلقت القوة المؤقتة من إسرائيل البيانات المتعلقة بعدد القنابل العنقودية التي أطلقتها على لبنان أثناء نزاع عام ٢٠٠٦ وبنوعها وموقعها، وما يتصل بها من حرائط تشمل معلومات مفصلة عن وسائل الإطلاق الكبرى - الطائرات ونظم إطلاق الصواريخ المتعددة والمدفعية من عيار ١٥٥ مم، فضلاً عن مواقع إطلاق النار المزعومة التابعة لحزب الله داخل جنوب لبنان. وعمدت اليونيفيل فوراً إلى إبلاغ السلطات اللبنانية بتلقيها البيانات وسلمتها إلى الجيش اللبناني. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت البيانات المذكورة قيد التحليل والمقارنة بمواقع سقوط القنابل العنقودية، التي حددت في الميدان والقنابل الصغيرة والذخائر غير المتفجرة التي تمت إزالتها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وانتهى مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام والمركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام من تقييم حرائط مواقع سقوط القنابل العنقودية الذي يعد مفيداً، فيما تجرى تقييمات في الميدان بغرض الكشف عن مواقع محتملة جديدة لقنابل عنقودية.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام في النبطية بالكشف عن ١٢ موقعاً إضافياً من مواقع القنابل العنقودية في الميدان وتسجيلها، وبذلك أصبح العدد الإجمالي للمواقع المسجلة إلى الآن ١٠٧٣ موقعاً. ومنذ صدور التقرير الأخير، وقعت سبع حوادث من جراء الذخائر غير المتفجرة - بما في ذلك القنابل العنقودية - التي خلفها نزاع عام ٢٠٠٦، وتسببت بوفاة شخص واحد وإصابة ستة أشخاص آخرين بجروح. وبهذه الحوادث يصل العدد الإجمالي للقتلى والمصابين في صفوف المدنيين منذ نهاية النزاع إلى ٢٨ قتيلاً و ٢٤٤ مصاباً. إضافة إلى ذلك، وقع حادثان من جراء انفجار ألغام أرضية زرعت قبل عام ٢٠٠٠، وهو ما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم تقع أي حوادث خلال عمليات إزالة الألغام التي تمت في

هذه الفترة. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وقعت ٥٧ ضحية بسبب هذه العمليات، شملت ١٤ قتيلا و ٤٣ مصابا.

واو - ترسيم الحدود

٥٣ - سعياً إلى تنفيذ الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) اللتين دعا فيهما مجلس الأمن إلى ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، واصلت دعوة حكومتي البلدين للتوصل إلى اتفاق بشأن حدودهما المشتركة.

٥٤ - وعقب الاتفاق الذي توصل إليه رئيسا لبنان والجمهورية العربية السورية في اجتماع القمة الذي عقده في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ بغرض إعادة تفعيل لجنة الحدود اللبنانية - السورية المكلفة بترسيم الحدود المشتركة بين البلدين، أبلغت الحكومة اللبنانية منسقي الخاص بأن وفدها إلى لجنة الحدود المشتركة يترأسه الأمين العام لوزارة الخارجية. وأشارت الحكومة اللبنانية إلى أنها أشعرت حكومة الجمهورية العربية السورية بذلك، ولكنها إلى الآن لم تتلق أي رد منها. وفي غضون ذلك، أبلغت الحكومة اللبنانية منسقي الخاص بأن وفدها دأب على عقد اجتماعات تحضيرية دورية.

٥٥ - وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، أبلغني رئيس الجمهورية العربية السورية بأن حكومته ستشرع في أعمال ترسيم الحدود مع لبنان حال احتتام أعمالها على حدود الجمهورية العربية السورية مع الأردن. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبلغت حكومة الجمهورية العربية السورية منسقي الخاص بأن الأعمال الفنية المتعلقة بالحدود الأردنية أنجزت وبأن الاتصالات قد أجريت مع الحكومة اللبنانية بهدف عقد اجتماع للجنة ترسيم الحدود اللبنانية السورية.

٥٦ - ومنذ صدور تقريرتي السابق، لم يحرز أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. وفي تقريرتي عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641)، قدمت حدوداً مؤقتة لمنطقة مزارع شبعا بناء على أفضل المعلومات المتاحة. وقد قبلت الحكومة اللبنانية هذا التحديد المؤقت باعتباره أساساً معقولاً وعملياً لتذليل إحدى العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق إرساء وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. وعلى الرغم من طلباتي المتكررة، لم أتلق لا من إسرائيل ولا من الجمهورية العربية السورية أي ردود رسمية على تحديد هذه المنطقة المؤقت.

ثالثاً - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٧ - ما زالت مسألة أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتهم تحظى بأولوية. إذ إن القوة المؤقتة ما فتئت تتلقى التهديدات بين الفينة والفينة. وواصلت السلطات اللبنانية والجيش اللبناني تعاونها وبذلها للجهود المشتركة لكفالة التصدي بالطريقة الملائمة لما يحتمل أن تواجهه من تهديدات أمنية. ورغم التزام جميع الأطراف بضمان سلامة القوة وأمنها وتولي الحكومة اللبنانية مسؤولية تطبيق القانون وحفظ النظام، مضت القوة في إعادة النظر بانتظام في إجراءاتها وركزت على تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها موظفوها ومعداتها ومنشآتها، وفي الوقت نفسه ضمان تنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، تستطيع القوة أن تعتمد، بالإضافة إلى التدابير الإلكترونية المضادة التي تتبع لتعطيل الأجهزة المتفجرة، على الطائرات الصغيرة التي تعمل بدون طيار - وهي من المعدات التي تكتسي أهمية حاسمة لتخفيف المخاطر والتي يعود لقائد القوة أمر تقدير استخدامها لتعزيز حماية القوة وأمن الموظفين المدنيين.

٥٨ - واستمرت التحقيقات التي تجريها السلطات اللبنانية والإسبانية في الهجوم الذي تعرضت له القوة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وراح ضحيته ستة أفراد من حفظة السلام العاملين مع الوحدة الإسبانية. وبما أن هوية منفذي هذا الهجوم ما زالت مجهولة وبالنظر إلى عدم وجود أي مشتبه فيهم رهن الاحتجاز، تبقى القضية لدى قاضي التحقيقات الأولية في المحكمة العسكرية. وقد استجوب القاضي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدداً من الشهود على الهجوم.

٥٩ - وعقدت جلستان إضافيتان في نيسان/أبريل بشأن الدعوى المقدمة ضد مجموعة من المتهمين الذين يحاكمون لارتكابهم سلسلة من التهم الإرهابية، بما فيها الهجوم الذي استهدف في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ القوة على جسر القاسمية، وثمانية أفراد من هذه المجموعة رهن الاحتجاز، (ستة أفراد ما زالوا فارين من وجه العدالة). وفيما يتعلق بالهجوم الذي تعرضت له القوة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بالقرب من صيدا، عقدت المحكمة جلستين في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ لمحاكمة مجموعة من المتهمين، أحدهم رهن الاحتجاز، بينما يحاكم أربعة آخرون غيابياً. وتحضر القوة جميع جلسات المحكمة بصفتها مراقباً.

رابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٠ - في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ إجمالي القوام العسكري لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ١٢ ٠٥١ فرداً، من ضمنهم ٤٤١ امرأة، بالإضافة إلى قوة مدنية تتكون من ٣٢٨ موظفاً دولياً من ضمنهم ٨٨ امرأة، و ٦٦٤ موظفاً وطنياً من ضمنهم ١٧٢ امرأة.

ويدعم القوة ٥٣ مراقبا عسكريا، من ضمنهم امرأة واحدة، من فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وقامت حكومة بولندا، تنفيذًا لإخطارها الأمم المتحدة باعترامها سحب قواتها من القوة، بسحب فصيلتين من القطاع الشرقي في نيسان/أبريل، وسيستكمل سحب الوحدة برمتها بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتتواصل الجهود من أجل العثور على من يحل محل العاملين في اللوجستيات والصيانة، ومحل سرايا المشاة التي توفرها بولندا في الوقت الراهن. ومن المتوقع إيفاد سرية ماليزية إضافية إلى القوة المؤقتة بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه، وذلك كجزء من عملية تعزيز القوة بأربع سرايا أخرى من المشاة. زد على ذلك أن حكومتي إندونيسيا ونيبال أبلغتا الأمم المتحدة بأنهما على استعداد لتعزيز مساهماتهما الحالية إلى القوة بتقديم كل منهما سرية مشاة. وتتواصل أعمال توسيع مقر القوة في الناقورة وفق الجدول الزمني المحدد لها. وما زال ضمان تحسين طائرات المراقبة إحدى المسائل التي تحظى بالأولوية.

٦١ - وبدأت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة تضطلع بمهامها منذ آذار/مارس بعدد مخفض من السفن يتكون من ثماني سفن. وأفضى انخفاض عدد الوحدات العاملة في قوة العمليات البحرية إلى تقليل فرص التدريب المشترك مع البحرية اللبنانية، لأن عمليات اعتراض السفن تمثل المهمة الرئيسية لفرقة العمليات البحرية. كما أن تسليم بلجيكا قيادة قوة العمليات البحرية إلى إيطاليا في نهاية شهر أيار/مايو أحدث تغييرا في تشكيلة السفن الثماني التي تستخدمها قوة العمليات البحرية. فلم تعد هذه القوة تمتلك حاليا سوى فرقاطة واحدة وطرادا واحدة وخمسة زوارق لحفر السواحل وسفينة إمداد واحدة عوضا عن فرقاطتين وطرادتين وثلاثة زوارق لحفر السواحل وسفينة إمداد. كما خفض عدد الطائرات العمودية لدى فرقة العمليات البحرية من ثلاث إلى اثنتين. وبسبب تخفيض عدد الفرقاطات من اثنتين إلى واحدة والانتقال بشكل عام إلى استخدام سفن صغيرة في فرقة العمليات البحرية، تدنت قدرات قوة العمليات البحرية إلى مستوى اعتبر أقل من المستوى الكافي الذي يكفل تنفيذها على نحو تام لولايتها المزدوجة المتمثلة في عمليات اعتراض السفن وفي أنشطة تدريب البحرية اللبنانية، وقد حد من مرونة عملياتها، وتبذل حاليا الجهود لتعزيز قوة العمليات البحرية.

خامسا - ملاحظات

٦٢ - في حين يتواصل وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان، ورغم التقدم الذي أحرز في تنفيذ بعض جوانب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كان التقدم في مجالات أخرى أبطأ من المتوقع وفي بعض الحالات لم يتحقق أي تقدم على الإطلاق.

٦٣ - وكان الوضع في منطقة عمليات القوة المؤقتة هادئاً بوجه عام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويسرني أن يكون الطرفان ما زالاً ملتزمان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأحثها على مواصلة إبداء أقصى درجات ضبط النفس والاستفادة من ترتيبات الاتصال والتنسيق مع القوة المؤقتة، وعلى احترام وقف الأعمال العدائية والخط الأزرق. وأشار إلى أن أي عبور لم يؤذن به للخط الأزرق هو انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشجع الجيش اللبناني على مواصلة تعزيز قدرته لضمان عدم وجود مسلحين وأسلحة بدون إذن في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، ولمنع شن هجمات صاروخية والقيام بأعمال عدائية أخرى. كما أناشد إسرائيل الكف فوراً عن تحليق جميع طائراتها فوق الأراضي اللبنانية في انتهاكٍ للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٤ - وأذكر مع القلق أن جيش الدفاع الإسرائيلي يواصل احتلاله لجزء من قرية العجر ولمساحة من الأراضي مجاورة واقعتين شمال الخط الأزرق. ويتعين على إسرائيل أن تنهي انسحابها من المنطقة وفقاً لما عليها من واجبات بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأناشد إسرائيل أن تفعل ذلك دون إبطاء. ولا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على استعداد لتيسير عملية انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي التام من المنطقة.

٦٥ - وحسبما أشرت إليه في تقريرتي الأخير، تضطلع القوة المؤقتة بدور هام وقد ساعدت تعاونها مع الجيش اللبناني في تهيئة مناخ استراتيجي جديد وفي إعادة الاستقرار إلى جنوب لبنان والحفاظ عليه. وقد تحققت ذلك نتيجة لنشر عدد كبير من القوات والمعدات البحرية التي تستوجب موارد مالية كبيرة وتعتمد على التزام شديد من جانب بلدان كثيرة مساهمة بقوات. ومع ذلك، أؤكد من جديد أنه لا يمكن الإبقاء على هذا الوضع إلى أجل غير مسمى. فعلى الطرفين انتهاز الفرصة التي تتيحها القوة المؤقتة المنتشرة لإعادة التركيز على جميع القضايا العالقة في سبيل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأمد وفقاً لما يتوخاه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٦ - وضمان خلو المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق من الأسلحة غير المأذون بها هو مسعى طويل الأجل. ولم تعثر القوة المؤقتة على أدلة تثبت تهريب الأسلحة إلى منطقة عملياتها. وبما أنه يستحيل إثبات العدم، لا يمكن على الإطلاق أن يستبعد كلياً وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة وتهريبها إليها. وتدلل الهجمات الصاروخية التي شنت في الماضي من هذه المنطقة، وكذلك الهجمات السابقة التي تعرضت لها القوة المؤقتة، على احتمال استمرار وجود أسلحة وعناصر مسلحة معادية مستعدة لاستخدامها في منطقة العمليات. والسلطات اللبنانية هي المسؤولة بشكل رئيسي عن كفالة خلو المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط

الأزرق من الأفراد المسلحين أو المعدات العسكرية أو الأسلحة غير المأذون بها. وتدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الجيش اللبناني في هذا المسعى.

٦٧ - ويضطلع الجيش اللبناني، بالشراكة مع القوة المؤقتة، بدور رئيسي في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زال يعمل بالتزام ثابت وعزيمة قوية، وهو يعزز قدرته تدريجياً بمساعدة جهات مانحة دولية. وأعرب عن امتناني لتلك البلدان التي تساعد في تجهيز القوات المسلحة اللبنانية وتدريبها، بما في ذلك سلاح البحرية، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم دعمه الشديد الذي لا بد منه لتمكينها من الاضطلاع في المستقبل بمسؤولية أمنية فعالة في منطقة عمليات القوة المؤقتة ونقاط الدخول بحرية إلى لبنان.

٦٨ - ويسرني الإشارة إلى أن الطرفين يواصلان، بالتعاون مع القوة المؤقتة، إحراز تقدم في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق. وأشجع لبنان وإسرائيل على مواصلة عملهما البناء وتسريع عملية وضع العلامات الظاهرة للعيان على الخط الأزرق للحد من الانتهاكات غير المقصودة ولبناء الثقة.

٦٩ - وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات على التزامها المتواصل بالقوة المؤقتة وبتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وليس من باب المغالاة التشديد على ضرورة تواصل الالتزام والدعم هذين، بما في ذلك المساهمة بالقوات والمعدات اللازمة لتمكين القوة المؤقتة من تنفيذ كل ما كلفت به من أنشطة، برا وبحرا، بكفاءة وفعالية. وأود أن أشيد إشادة قوية بقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد حفظ السلام، العسكريين منهم والمدنيين، الذين ما فتئوا يؤدون دورا حيويا في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وكذلك بالمنسق الخاص للبنان وموظفي مكتبه. وفي الوقت ذاته، لا يزال القلق يساورني إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، لذا أحث جميع الأطراف على التقيد بالتزامها ضمان سلامتهم وأمنهم.

٧٠ - وتقديم إسرائيل إلى القوة المؤقتة في ١٢ أيار/مايو البيانات الفنية الدقيقة المتعلقة بالقنابل العنقودية التي كانت الأمم المتحدة قد طلبتها مراراً منذ أن توقفت الأعمال العدائية في آب/أغسطس ٢٠٠٦ هو تطور إيجابي. ومن دواعي تفاؤلي أن البيانات تبدو مفيدة.

٧١ - ويساورني القلق إزاء ادعاءات الحكومة اللبنانية بأن ثمة خلايا تجسس إسرائيلية تعمل في لبنان، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد ساعد الجواسيس المزعومين في العبور من لبنان إلى إسرائيل عن طريق الخط الأزرق، وهو أمر، إذا ثبتت صحته، يمكن أن يعرض وقف الأعمال العدائية الهش بين إسرائيل ولبنان للخطر. وأحيط علماً بالمخاوف الشديدة التي أعربت عنها السلطات اللبنانية في هذا الصدد وبتأكيد أنها هذه الأعمال تشكل انتهاكاً لسيادة لبنان ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٢ - ولا أزال أشعر بالقلق من وجود جماعات مسلحة في لبنان تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة، مما يشكل تحدياً لقدرة الدولة على ممارسة سيطرتها التامة على أراضيها. ولا تزال الأمم المتحدة تعتقد أن نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة ينبغي أن يتم من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية، بحيث لا توجد أسلحة أو سلطة في لبنان غير تلك التي تأذن بها الدولة اللبنانية.

٧٣ - وفي هذا الصدد، فإني أثني على الزعماء اللبنانيين للتقدم المحرز حتى الآن في الحوار الوطني، بقيادة الرئيس سليمان، الذي عُقدت في إطاره سبع جلسات منذ اتفاق الدوحة المبرم في أيار/مايو ٢٠٠٨. وإني على ثقة بأن الزعماء اللبنانيين سيرقون إلى مستوى التوقعات العالية المعقودة عليهم بالعودة إلى الحوار الوطني بعد فترة وجيزة من انتهاء الانتخابات، وذلك بتنفيذ القرارات السابقة التي سبق أن اعتمدت وبإجراء مزيد من المناقشات بشأن مسألة استراتيجية الدفاع الوطني البالغة الأهمية.

٧٤ - ويساورني القلق من استمرار وجود قواعد عسكرية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة في لبنان وما تشكله من تهديد لاستقرار البلد. وإني أدعو الحكومة اللبنانية إلى تفكيك هذه القواعد، على النحو الذي اتفق عليه في الحوار الوطني.

٧٥ - وينبغي عدم تأخير الجهود المبذولة لتحديد الحدود المشتركة بين لبنان والجمهورية العربية السورية وترسيمها. وأعتقد أن هذه الجهود ستعزز العلاقة بين البلدين. وإني أحث كلاً من حكومة الجمهورية العربية السورية والحكومة اللبنانية على اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لتحقيق هذا الهدف. وأشجع على وجه خاص حكومة الجمهورية العربية السورية على متابعة اتصالاتها مع نظيرتها اللبنانية لكي تعقد لجنة الحدود المشتركة اجتماعاتها. وإن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة إلى الطرفين على النحو المطلوب.

٧٦ - وسأواصل أيضاً بذل جهودي الدبلوماسية الرامية إلى حل قضية منطقة مزارع شبعا، وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشجع إسرائيل والجمهورية العربية السورية على تقديم ردودهما بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا التي كنت قد قدمتها استناداً إلى أفضل المعلومات المتاحة.

٧٧ - وإني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بواجبهما عبر احترام حظر الأسلحة المفروض على لبنان فوراً ودون شروط، وهذا أمر لا يزال يشكل جانباً أساسياً من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعنصراً هاماً لتحقيق الاستقرار على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتشكل مراقبة الحدود اللبنانية السورية جانباً آخر منه. وأدعو الحكومة اللبنانية إلى مواصلة جهودها لفرض الأمن على هذه الحدود. ويجب الالتزام بكل من هذين الجانبين بشكل كامل، لما لهما

من أهمية بالغة في كفالة عدم تدفق الأسلحة إلى جماعات خارجة عن نطاق سيطرة الدولة. ويتعين على الأطراف الإقليمية، وخاصة الأطراف التي لها علاقة مع حزب الله والجماعات الأخرى في لبنان، أن تتقيد تماماً بحظر الأسلحة. وإن أي حرق لهذا الحظر يشكل انتهاكاً للسيادة اللبنانية ويهدد استقرار البلد والمنطقة ككل.

٧٨ - وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود الملموسة التي تبذلها الحكومة اللبنانية للسيطرة على حدودها الشمالية من خلال القوة المشتركة لمراقبة الحدود ونشر قوة مشتركة ثانية لمراقبة الحدود على الحدود الشرقية. ويشكل نشر هذه القوة الثانية خطوة هامة تتمشى مع ما عليها من واجبات بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لكنها تتطلب قدراً كبيراً من الموارد. ومما يشجعي هو عملية التشاور الجارية بين السلطات اللبنانية والجهات المانحة، بمساعدة من منسقي الخاص، بشأن تخطيط نشر هذه القوة. وإني أشكر الجهات المانحة على المساهمات التي قدمتها للقوة المشتركة لمراقبة الحدود على الحدود الشمالية وأشجعها على أن تنظر في تقديم مزيد من التبرعات السخية الجديدة هذه على الحدود الشرقية. وتمشياً مع توصيات الفريق المستقل الثاني لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود ليتسنى نشر القوة اللبنانية، أَدْعُو الحكومة اللبنانية الجديدة إلى وضع استراتيجية شاملة لإدارة الحدود.

٧٩ - ويجب إحراز تقدم مستمر بشأن التدابير الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ولا بد للحكومة اللبنانية العتيدة من أن تبني على الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة السابقة، بهدف تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العيش بكرامة، وكفالة التعايش السلمي بين اللبنانيين والفلسطينيين، دون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل.

٨٠ - ومع بدء المرحلة الهامة لإعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين، أشكر الدول المانحة التي استجابت بسخاء للنداءات الصادرة عن الحكومة اللبنانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لإعادة إعمار المخيم، فضلاً عن البلدات اللبنانية المجاورة المتضررة. وأكرر أيضاً دعوتي إلى تقديم تبرعات إضافية لضرورة لتنفيذ هذا المشروع البالغ الأهمية بنجاح.

٨١ - وإني أهنئ، لبنان، شعباً وحكومة، على الانتخابات البرلمانية في ٧ حزيران/يونيه، التي جرت في أجواء هادئة نسبياً وخلت إلى حد كبير من أعمال العنف السياسي والترهيب. وسيلزم على جميع الأطراف التعاون لتشكيل حكومة تستمر في الحفاظ على استقرار البلد. وإني على ثقة من أن عملية تشكيل الحكومة ستجري على أقصى قدر ممكن من السلاسة

- والسرعة. وأدعو الحكومة التي ستشكل في لبنان إلى تأكيد التزامها من جديد بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأكمله، واتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لتنفيذه.
- ٨٢ - كما أدعو الحكومة في إسرائيل إلى الحفاظ على التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأكمله، وإلى اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لتنفيذه.
- ٨٣ - وأرحب بانتهاء العملية المفضية إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، وأثني على قيادة البلدين على هذا الإنجاز. وإني أتطلع إلى مزيد من التعاون المتجدد بين البلدين.
- ٨٤ - ولا يزال القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بعد مضي ثلاث سنوات تقريبا على اعتماده، أفضل مخطط متاح للطرفين من أجل الانتقال من الوضع الراهن المتمثل في وقف الأعمال العدائية إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل. ولن يتحقق هذان الهدفان إلا من خلال اتخاذ تدابير ملموسة بشأن شتى القضايا التي أوردتها بالتفصيل في هذا التقرير.
- ٨٥ - ولا أزال على قناعة راسخة بأنه يجب علينا أن نبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، هذا السلام الذي لا يزال مترابطا مع سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي بشكل تام.